تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
NOVEMBER 1989

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

بيدي مريم مكونن قبل القبض عليه عام ١٩٧٤

الحبشة

تحرير سجناء الرأي

أُطلق سراح ثلاثة من أحفاد إمبراطور الحبشة السابق هيلا سيلاسي بعد ١٥ عاما من الاعتقال بدون محاكمة.

في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أُطلق سراح عدد كبير من سجناء الرأي بموجب عفو عام، وكان من بينهم بيدي مريم Bede Mariam، ومايكل Michael، ووُسن سيغِد مكونن Wossen-Seged Mekonnen، وهم آخر من تبقى في السجن من أفراد العائلة المالكة السابقة.

وقد تم بموجب هذا العفو إطلاق سراح ٩٠٠ سجين، كان من بينهم ٨٧ سجينا سياسيا. ورحّبت منظمة العفو الدولية بقرار الإفراج عن السجناء.

وأُفرج عن عدة سجينات رأي كن معتقلات منذ عام ١٩٨٠؛ وهن: نعمت عيسى Namat Issa، التي بقي معها وليدها أمونسيسا Amonsissa بعد أن وضعته في السجن؛ وتسيهاي تولسا Tsehai Tolessa ومارثا كومسا Martha Kumsa؛ وممن أفرج عنهم أيضا زيغاي أسفو Zegeye Asfaw، وزير القانون والعدل السابق؛ وبرهانو دينكا Berhanu Dinka الذي كان سابقا مندوب الحبشة الدائم لدى الأمم المتحدة، والذي أعتُقل عام ١٩٨٦.

كما أُطلق سراح العديد من السجناء الآخرين الذين وردت قضاياهم في تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٩، تحت عنوان السجن السياسي في الحبشة.

■ في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة ١٧٠ ضابطا برتبة لواء (جنرال) وغيرها من الرتب، كانوا قد قُبض عليهم في أعقاب محاولة فاشلة لإحداث إنقلاب عسكري في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩؛ ولم يحدّد تاريخ المحاكمات. □

السعودية

إعدام ستة عشر كويتياً علناً

صدرت أحكام بالإعدام ضد ١٦ شخصا من بين المواطنين الكويتيين التسعة والعشرين الذين مثلوا للمحاكمة أمام إحدى محاكم الشريعة، بتهم تتعلق بحادثتي تفجير بالقنابل وقعتا في شهر تموز/يوليو في مكة؛ وأُعدم الأشخاص الستة عشر علنا بقطع رؤوسهم في ٢١ أيلول/سبتمبر.

كما حكم على أربعة آخرين بالسجن والجلد، وهم: يحيى قبر علي الجعفر، وحُكم عليه بالسجن لمدة عشرين سنة وبالجلد ١٥٠٠ جلدة مفرقة على ٣٠ مرة؛ ومحمد عباس باقر، ومحمود عبد الله حسين الكاظم، وحسين حبيب عباس حسين – وحُكم على كل منهم بالسجن لمدة ١٥ سنة، وبالجلد ١٠٠٠ جلدة مفرقة على ٢٠ مرة. وقد أُبرئت ساحة التسعة الآخرين، وأفرج عنهم.

وزُعم أن بعض الكويتيين تعرّضوا للتعذيب أثناء احتجازهم. كما ورد أن اثنين منهم – وهما سيد عدنان عبد الصمد، وحسن حبيب السلمان – نقلا إلى مستشفى الرياض العسكري للعلاج، وقد برّأتهما المحكمة فيما بعد، وأُطلق سراحهما.

وفي مطلع شهر أيلول/سبتمبر، حثت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية على إجراء تحقيق في ادعاءات التعذيب، وطلبت تأكيدات تطمئن بأن المحتجزين يلقون معاملة إنسانية، وأن بإمكانهم الاتصال بذويهم ومحاميهم.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن أسفها العميق لإعدام الستة عشر شخصا، وحثّت على عدم تنفيذ الجلد لأنه يشكل انتهاكا فادحاً للقانون الدولي الذي يحظر العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة.

■ في ٢٩ أيلول/سبتمبر، أُعدم عشرة أشخاص بقطع رؤوسهم بعد إدانتهم بارتكاب جرائم جنائية، إذ أُعدم ستة منهم في الرياض بعد إدانتهم بجرائم اختطاف القصّر والاعتداء عليهم جنسيا، وقطع الطرق، وشرب الخمر. بينما أُدين الأربعة الآخرون بارتكاب جرائم القتل العمد، وأُعدموا في الباحة. □

آخر خبر

حظر: قامت السلطات التركية بحظر تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، تحت عنوان: تركيا: الحرمان من حقوق الإنسان.

كما حُظر عددا أذار/مارس وأيار/مايو ١٩٨٧ من النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، فأصبح جلب هذه المطبوعات أو توزيعها جرما يُعاقب عليه بالسجن لمدة قد تصل إلى سنة.

الولايات المتحدة الأمريكية

تخفيف حكم بالإعدام

قبل أسبوعين من الموعد المحدّد لإعدام رونالد مونرو Ronald Monroe، في ٣٠ آب/أغسطس، خفّف حاكم ولاية لويزيانا حكم الإعدام الصادر بحقه إلى السجن المؤبد، دون تعهد من قبل السجين.

وقد حظت قضية رونالد مونرو بدعاية واسعة النطاق لما أثير من شكوك حول كونه مذنبا؛ فهو رجل أسود حالته العقلية بين السوي والمتخلف، وليس له سجل إجرامي ولا سوابق في استخدام العنف. وفي عام ١٩٨٠ أدين بطعن جارته لينورا كولينز Lenora Collins حتى الموت، غير أن محامي الدفاع قدموا من الأدلة ما يوحي بأن الشبهة تحوم بالقدر الأكبر حول زوجها السابق.

وقد قال الحاكم رومر في معرض إعلان قراره بتخفيف حكم الإعدام: «في قضايا الإعدام في هذه البلاد، لا ينبغي أن يكون المحك هو وجود قدر معقول من الشك، بل هو وجود أي قدر من الشك». □

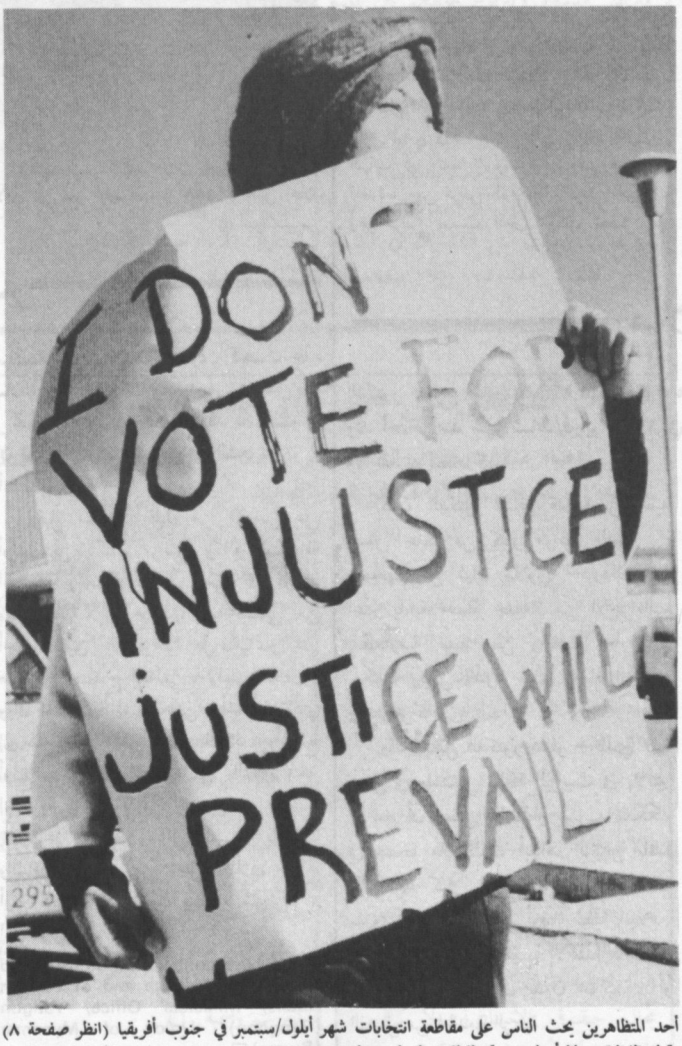

أحد المتظاهرين يحث الناس على مقاطعة انتخابات شهر أيلول/سبتمبر في جنوب أفريقيا (انظر صفحة ٨) وقول اللافتة: «لا أعطي صوتي للظلم، العدل سوف يسود».

© أسوشيتدبرس

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

مسيرة خرجت تأييدا للديمقراطية في بورما (ميانمار الآن) في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، قبيل إعلان الأحكام العرفية في البلاد. © أسوشيتدبرس

ميانمار

أونغ دين Aung Din : طالب هندسة في السادسة والعشرين من عمره، قبضت عليه سلطات الأحكام العرفية في ميانمار في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩. وهو أحد زعماء رابطة اتحادات الطلبة في بورما بأكملها، وهي أشهر تجمّع طلابي في البلاد. وقد تأسست في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ في ذروة حملة عصيان مدني اشتركت فيها جماهير الشعب.

في عام ١٩٨٨، وقعت اضطرابات مدنية واسعة في ميانمار (بورما حينئذ)، بعد ٢٦ سنة من الهيمنة العسكرية على المسرح السياسي في البلاد. وقامت في الشوارع مظاهرات غلب عليها الطابع السلمي، وكان أكثرها بقيادة الطلبة. ونادت هذه المظاهرات بانهاء نظام حكم الحزب الواحد، إذ لم يكن هنالك سوى حزب البرنامج الاشتراكي في بورما الذي كان يرأسه الجنرال المتقاعد يوني ون.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أعلن الجيش الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد. وجرى على أثر ذلك قمع أنشطة المجموعات المعارضة، عن طريق تطبيق أوامر الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ والحبس الوقائي. وبعد اعتقالات متفرّقة في أواخر عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩، ازدادت حدّة الاعتقالات فيما حاولت مجموعات المعارضة المشروعة تصعيد أنشطتها.

وقبل ساعات قليلة من القبض على أونغ دين، كان مراسل وكالة الصحافة الفرنسية (أجنس فرانس برس) قد أجرى معه مقابلة، صرح فيها بأنه يسعى من أجل تحقيق الديمقراطية في ميانمار عن طريق الاحتجاج السلمي، وليس العنف؛ وبأن المعارضة المسلحة من شأنها أن تؤدي إلى المعاناة والدمار داخل البلاد. وأفصح أونغ دين عن رغبته في التعاون مع الحكومة العسكرية، لا محاربتها.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تناشد من أجل إطلاق سراح أونغ دين فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Gen Saw Maung/Prime Minister and Minister of Defence and of Foreign Affairs/ Ministers' Office/ Yangon (Rangoon)/ Union of Myanmar (Burma) □

سوريا

حاكم سلطان الفايز: مواطن أردني في السادسة والخمسين من عمره، وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي؛ وقد ظل معتقلا بلا تهمة ولا محاكمة لأكثر من ١٨ عاما في سجن المزة العسكري بدمشق.

وقد كان ضمن مجموعة من الأشخاص قُبض عليهم عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، عقب انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ الذي أتى بالرئيس حافظ الأسد إلى الحكم.

ولا يزال ١٨ شخصا قيد الاعتقال. ولقد كان جميع من قُبض عليهم ممن خدموا في حكومة حزب البعث السابقة التي تولت زمام الحكم في البلاد من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠، أو ممن ارتبطوا بهذه الحكومة بشكل أو آخر. على أن أحدا منهم لم تُوجه إليه تهمة ولم يُقدّم للمحاكمة، وجميعهم – حسبما ورد من التقارير – اعتُقلوا بسبب رفضهم التعاون مع الحكومة الحالية.

وزُعم أن بعض هؤلاء المعتقلين عُذّبوا إثر القبض عليهم؛ ويُقال إنهم جميعا في حالة صحية سيئة، ويرجع ذلك لعدم توفر التسهيلات والاحتياجات الطبية الكافية، ولطول اعتقالهم تحت ظروف السجن القاسية. وفي عام ١٩٨٣ ورد أن حاكم الفايز قد اشتد عليه المرض وأن حالته خطرة، فهو يعاني من التهاب في غدة البروستات، ومن قرحة في المعدة، ومن مرض التراخوما (الرمد الحبيبي)، وهو مرض يصيب العين. وكان يحصل على الأدوية اللازمة من أقربائه الذين يزورونه، وليس من إدارة السجن.

وكان حاكم الفايز قد انتُخب عضوا في القيادة القومية لحزب البعث عام ١٩٦٧. وغادر سوريا بعد انقلاب عام ١٩٧٠، متوجها إلى لبنان. وفي ١٣ تموز/يوليو ١٩٧١ قامت قوات الأمن السورية باختطافه من بيته في بيروت، ثم عادت به إلى دمشق.

وبعد سبعة شهور من الاعتقال الانعزالي سُمح لعائلته بزيارته مرة في الشهر، ولمدة ساعة واحدة في حضور أحد ضباط المخابرات.

هذا، ولم ترد السلطات السورية على المناشدات العديدة لمنظمة العفو الدولية من أجل إطلاق سراحه. وخلال الزيارة التي قام بها وفد من المنظمة لسوريا في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، أُثيرت قضيته مرة أخرى مع المسؤولين؛ وحتى الآن لم يرد أي رد بهذا الشأن.

■ الرجاء كتابة مناشدات متسمة بالأدب واللياقة، تدعو إلى الإفراج عن حاكم سلطان الفايز فورا، ثم إرسالها إلى:

صاحب السعادة محمد حربا/ وزير الداخلية/ وزارة الداخلية/ المزرجة/ دمشق/ سوريا. □

ملاوي

الدكتور جورج متافو George Mtafu : هو جرّاح الجهاز العصبي الوحيد في ملاوي؛ وقد أحتُجز منذ شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ في سجن بلانتير المركزي بدون توجيه تهمة إليه ولا تقديمه للمحاكمة.

كان الدكتور متافو قد قُبض عليه ضمن عدد من كبار موظفي الدولة – جميعهم من شمال ملاوي – وذلك فيما اعتُبر بداية لحملة جديدة من الاجراءات الصارمة ضد من زُعمت معارضتهم لحكومة رئيس الدولة مدى الحياة الدكتور هاستينغز كاموزو باندا.

وقد أعتُقل الدكتور متافو – الذي كان يعمل في مستشفى الملكة اليزابيث في بلانتير – بعد أن رفض الاعتذار بسبب تشككه في صحة ملاحظات أبداها الرئيس باندا إذ انتقد كبار موظفي الدولة من شمال ملاوي بزعم أنهم غير أوفياء لبقية البلاد. أما الآخرون الذين رفضوا الاعتذار، فكان مصيرهم إما الاعتقال بدون محاكمة، أو الفصل من الخدمة الرسمية.

فبعد وقت قصير من حصول ملاوي على استقلالها عام ١٩٦٤، اتّهم الرئيس باندا الملاويين من الشمال بالتآمر من أجل السيطرة على بقية البلاد؛ ومنذ ذلك الحين، والحكومة تنتقد مواطني الشمال، وتتحيز ضدهم أحيانا؛ مما أدّى إلى هروب البارزين منهم من البلاد. وقد سُجن آخرون بدون محاكمة؛ في حبس انعزالي في أحيان كثيرة، وتحت ظروف سيئة. وكثيرا ما ترد تقارير تشير إلى تعرض السجناء للتعذيب والمعاملة السيئة.

■ يُرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تناشد إطلاق سراح الدكتور جورج متافو، ثم إرسالها إلى:

H E The Life President/ Ngwazi Dr H Kamuzu Banda/ Life President of the Republic of Malawi/ Office of the President and Cabinet/P. Bag 388/ Lilongwe 3/ Malawi □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩

الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء

منظمة العفو الدولية
تقرير
عام ١٩٨٩

تركّز مقدّمة تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩ على استمرار ممارسة الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء في مختلف أنحاء العالم، وهي أعمال قتل تُرتكب لأغراض سياسية على أيدي قوات حكومية أو قوات تدعمها الحكومة، وتحدث خارجاً عن أي إجراء قانوني، وانتهاكاً للقانون الدولي.

فقد ورد أن الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء قد وقعت في ٢٤ بلداً على الأقل من بين الـ ١٣٣ بلداً التي يغطيها التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، وهو التقرير الذي يغطي عمل المنظمة خلال عام ١٩٨٨. وتراوحت هذه الإعدامات بين المجازر الجماعية وقتل الأفراد خلال احتجازهم. ويبيّن التقرير أيضاً أن الوعي الدولي ورصد الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء قد ازدادا خلال الثمانينات، وأن مزيداً من الإجراءات يجري اتخاذها حالياً بهدف التصدي لهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان.

في عام ١٩٨٨ قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص عمداً على أيدي عملاء للحكومات يتصرفون خارج حدود القانون. وكان أولئك القتلى ضحايا إعدامات تهربت من الإجراءات القضائية.

فقد قُتل معارضون مزعومون للحكومات، أو أشخاص استهدفوا بسبب دينهم، أو أصلهم العرقي، أو لغتهم، أو معتقداتهم السياسية، على رؤوس الأشهاد، أو في زنزانات سرّية ومعسكرات نائية. وقُتل بعضهم رمياً بالرصاص على مقربة من ساحات القتال؛ بينما لقي آخرون مصرعهم في أماكن العبادة، أو على أسرّة المستشفيات، أو في شوارع المدن المزدحمة.

فزنزانات السجون وأفنيتها، ومخافر الشرطة، والثكنات العسكرية، والمكاتب الحكومية – كانت جميعها مسارح للقتل السياسي على أيدي عملاء الدولة. وقُتل أشخاص كثيرون داخل بيوتهم، وبعضهم قُتلوا على مشهد من عائلاتهم.

واغتيل الضحايا بواسطة قنّاصة، أو نسفوا بالمتفجرات، أو سقطوا جماعات تحت وابل من الرصاص. كما قُتل آخرون طعناً، أو خنقاً، أو غرقاً، أو تسمماً. وتوفي كثيرون تحت وطأة التعذيب. ففي أحيان كثيرة مُثّل بالضحايا في كولومبيا وغواتيمالا والسلفادور والفيليبين أشنع تمثيل قبل قتلهم.

وكثيراً ما كانت حالة النزاع المسلح تستخدم ذريعةً – فضلاً عن كونها فرصة مواتية – لحملات الإعدام خارج نطاق القضاء التي شنتها الحكومة ضد من كانت تعتبرهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم. فظروف الحرب تُستهل التهرب من المساءلة، والإفلات من المحاسبة، إذ لا يكون استطلاع الأمور من قبل المراقبين المستقلين آنذاك محدوداً فحسب، بل من الممكن أيضاً وصف القتلى بأنهم كانوا محاربين لقوا مصرعهم أثناء القتال، أو بأنهم كانوا من بين الضحايا المدنيين الذين يلقون مصرعهم حتماً خلال الحروب.

في أفغانستان، قامت قوات الحكومة الأفغانية والقوات السوفياتية بإعدام مدنيين ومقاتلين أسرى بشكل معجّل. وفي الحبشة، قامت القوات المشتبكة مع قوات حرب العصابات في أريتريا وتيغراي بعمليات إعدام جماعية لمدنيين اتّهموا بمساندتهم لقوات حرب العصابات. وفي إحدى الحالات، ورد أن مئات الأشخاص زُجّ بهم في خندق ضحل، ثم سحقتهم دبّابات الجيش.

وفي بورما (ميانمار الآن)، شملت تدابير السيطرة على الناس في مناطق التمرّد إعدام كل من ضبط خارج الحي الذي يعيش فيه، أو عُثر في حيازته على كميات من الطعام أو غيره من السلع، بشكل معجّل وغير مشروع. وفي البيرو، حلّت المذابح والإعدامات المعجّلة إلى حد كبير محل السجن والمحاكمة أمام المحاكم في مناطق مكافحة التمرد، حيث استعيض عن الحكومة المدنية بالحكم العسكري.

وهناك كثيرون وقعوا ضحايا لمجرد أنهم كانوا يعيشون في منطقة اعتبر جميع سكانها أعداء. ففي العراق هوجم الأكراد بالأسلحة الكيماوية، وقبض على الناجين منهم وأعدموا بشكل معجّل. وفي الصومال، قامت قوات الحكومة بقصف اللاجئين الفارّين في الشمال بالقنابل، مما أسفر عن مقتل الآلاف منهم؛ وأعدمت مئات آخرين من أفراد قبيلة الساق التي كانت مرتبطة بحركة معارضة للحكومة تتألف من رجال حرب العصابات.

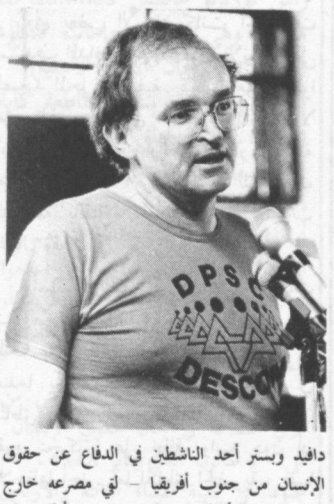

دافيد وبستر أحد الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان من جنوب أفريقيا – لقي مصرعه خارج منزله في شهر أيار/مايو ١٩٨٩، عندما أطلق عليه النار ملسح مجهول. © إيداف

© لاري تارل/ماغم فوتوز

في غواتيمالا، كان الأشخاص المطالبون بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان يقعون هم أنفسهم ضحايا لهذه الانتهاكات. بعضهم «اختفى»، وبعضهم تلقى تهديدات بالموت، أو أُعدم – فيما يبدو – خارج نطاق القضاء.

وقد تلقى تهديدات بالموت عدد من أعضاء منظمة أقارب الأشخاص المختفين (غام) التي أُنشئت عام ١٩٨٤ للمطالبة بإجراء تحقيقات لمعرفة أماكن أقاربهم «المختفين».

ففي شهر آب/أغسطس، ورد أن اثنين من أعضاء منظمة غام هما خوان أجانل Juan Ajanel وسيباستيانا راموس Sebastiana Ramos، اللذان كانا يمارسان ضغوطاً من أجل إخراج جثث ثلاثة من أقاربهما قُتلوا بصورة معجّلة ودفنت جثثهم سرّاً في أوائل الثمانينات – ورد أنهما تلقيا تهديدات بالموت من قبل عسكريين محليين في قرية باشوج بمنطقة ألكيشه.

وفي نهاية الأمر أُخرجت الجثث في شهر حزيران/يونيو (أنظر الصورة أعلاه)، وبرغم ذلك، لم تُبذل أية جهود لمقاضاة المسؤولين عن أعمال القتل، أو عن تهديد أقارب القتلى بالموت.

وكان أعضاء مجلس المجتمعات الأصلية (سرخ) – وشعاره «جميعنا متساوون» – يتلقون أيضاً تهديدات بالموت صادرة باسم «زُمر الموت»، أو «يختفون»، أو يُعدمون – فيما يبدو – خارج نطاق القضاء.

في شهر أيلول/سبتمبر، قُتل فاليريو شيجال Valerio Chijal – أحد منظمي سرخ المحليين – بالرصاص داخل منزله. وكان ذلك بعد وقت قصير من ابلاغه عن تلقيه تهديدات بالموت من قبل فرق خفر مدنية محلية وموظفين عسكريين بسبب عضويته في سرخ.

© جون سوني/تورك

مذابح في بوروندي

لقي آلاف المدنيين العزّل مصرعهم على أيدي الجنود في شمال بوروندي في منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٨٨، وذلك في أعقاب أعمال العنف الطائفية.

وكان معظم الضحايا من جماعة الهوتو التي تشكل أغلبية السكان في البلاد، بينما ينتمي أكثر أفراد القوات المسلحة، ورجال الحكومة، وغيرهم من ذوي السلطة، لجماعة الأقلية التي تُعرف باسم جماعة التوتسي.

وقد بدأت أعمال العنف الطائفي عندما قام أفراد من الهوتو بقتل أفراد من التوتسي. وتزعم مصادر حكومية أن ٥٠٠٠ شخص لقوا حتفهم.

وتشير تقارير تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أن آلاف الرجال والنساء والأطفال العزل من جماعة الهوتو قتلوا على أيدي الجنود عندما انتقل الجيش إلى المنطقة.

وقال شهود عيان إن أشخاصاً عديدين – من بينهم نساء وأطفال – قتلوا على أيدي الجنود بينما كانوا يحاولون الفرار. وورد أن آخرين لقوا مصرعهم إذ زجّ بهم في أكواخ، ثم أُشعلت فيها النيران.

مئات من الجثث من بوروندي تطفو فوق مياه نهر نيابارونغو في أعقاب المذبحة.

وفي سري لنكا، كانت القوات السريلنكية والهندية معاً مسؤولة عن مصرع أشخاص من غير المقاتلين، قتلتهم هذه القوات عمداً بينما كانت تحاول قمع جماعات المعارضة المسلحة (أنظر الإطار صفحة ٥). كما كانت القوات مسؤولة عن حوادث «الاختفاء»، وهي اعتقالات سرية تنكرها السلطات، وكثيراً ما انتهت بإعدام المعتقلين.

ووقعت أعمال القتل الجماعي أيضاً خارج النطاق المباشر للصراع المسلح. ففي بوروندي، أدّى التوتر السائد بين جماعة التوتسي المسيطرة على البلاد والتي تمثل أقلية، وجماعة الهوتو التي تشكل أغلبية السكان، إلى المذبحة التي أشارت إليها التقارير، حيث قُتل آلاف من الهوتو العزّل على أيدي قوات معظم أفرادها من التوتسي (أنظر الإطار أعلاه).

وفي غواتيمالا، كان الناس يُقتلون كل شهر بسبب معتقداتهم السياسية. وخلال الثمانينات، قتل عشرات الآلاف من الغواتيماليين المدنيين على أيدي عملاء أجهزة الأمن الحكومية. وكان من بين من أعدموا – لاعتبارهم محرّبين فيما يبدو – مدرسون، وزعماء محليون، ونقابيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، ومزارعون قرويون ذوو نشاط في مجتمعاتهم المحلية (أنظر الإطار صفحة ٣).

وفي العديد من البلدان، توفي سجناء نتيجة للتعذيب. واستخدمت حكومات عديدة أساليب تعذيب من الممكن أن تودي بحياة من يتعرض لها مثل الضرب، والصدمات الكهربائية، والمخدرات، والتغطيس في الماء، والشنق. وفي عام ١٩٨٨، وردت تقارير عن وفيات أعقبت التعذيب في تركيا، والسلفادور، وإندونيسيا، والعراق، والصين، والهند، وسوريا، وبورما (ميانمار)، والأراضي التي تحتلها اسرائيل، وغيرها.

وأعمال العنف والقتل التي مارستها مجموعات المعارضة المسلحة كثيراً ما هيأت الأجواء لحدوث إعدامات خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الحكومة. فتعذيب وقتل الأسرى على أيدي الجماعات المعارضة في أفغانستان، وسري لنكا، والبيرو، وكولومبيا، وفي أماكن أخرى، كانا جزءاً مروعاً من انتهاكات حقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية بوصفها منظمة تعنى بوجه خاص بحقوق الإنسان المتعلقة بالسجناء، وتكرّس جهودها لإلغاء التعذيب وعقوبة الإعدام، فإنها تشجب تعذيب السجناء أو قتلهم من قبل أية جهة، بما في ذلك الجماعات السياسية المشتركة في نزاع مسلح.

غير أن المنظمة لا تنظر إلى هذه الجماعات وكأنها بمنزلة الحكومات وفق المفهوم الذي يحدده القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان، كما أنها لا تخاطبها ما لم يتوفر لها ما للحكومات من خصائص أساسية، ومن بينها ممارسة سيطرة فعلية على مساحة جغرافية كبيرة وعدد كبير من السكان.

وكثيراً ما يحدث الإعدام خارج نطاق القضاء على نطاق واسع في سياق النزاعات الداخلية والدولية المسلحة، أو حوادث العنف الطائفية، أو الأزمات الاقتصادية، أو حتى تفشي الأعمال الإجرامية المتعلقة بالمخدّرات. إلا أن ذلك لا يجوز أن يُتخذ تعلّة للانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، كما أنه لا يُبرّر تجاهل أعراف القانون الدولي فيما يتعلق بالتزام الحكومات باحترام حقوق الإنسان.

ثلاثة أفراد عزّل من الجيش الجمهوري الأيرلندي، قُتلوا في جبل طارق في شهر آذار/مارس ١٩٨٨، برصاص جنود ينتمون إلى فوج جهاز الطيران الخاص التابع للجيش البريطاني. وزعم شهود عيان أن ميريد فاريل، ودانيال مكان، وشان سافدج قد قُتلوا دون إيقافهم للتأكد من هويتهم أولاً، وأنه لم تجر أية محاولة للقبض عليهم (راجع عدد تموز/يوليو ١٩٨٩ من النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية).

إخفاء الأدلة

وبالرغم من أن الحكومات كانت تزعم في كثير من الأحيان أن أعمال القتل المتعمّدة وقعت نتيجةً لتنفيذ القانون، أو لنزاع مسلح، فإنها كثيراً ما بذلت قصارى جهدها من أجل إخفاء أو محو أي دليل يتعلق بحوادث القتل. فكانت الجثث تُحرق، أو توضع في الجير الحي، أو تُدفن في مقابر سرية، أو تُلقى في البحر أو في الأدغال الكثيفة. كما أُتلفت سجلات القبض على الأشخاص.

ففي البيرو، بعد أن كشفت الصحف النقاب عن مجزرة قتل فيها الجيش ٢٨ شخصاً في قرية كاياراً في شهر أيار/مايو ١٩٨٨، قامت الحكومة بحملة للتخلص من كافة الأدلة المتعلقة بأعمال القتل. فنُبشت القبور، وأُزيلت الجثث منها، وقُتل الشهود، وفُرضت قيود مشدّدة على دخول المحقّقين المستقلين إلى المنطقة.

وفي بعض الأحيان كانت الحكومات تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي للتصفية. فبعض هؤلاء قُتلوا على الفور – في السلفادور وغواتيمالا وكولومبيا والفيليبين (أنظر الإطار صفحة ٥)؛ بينما كان آخرون هدفاً للتهديدات المتواصلة بالقتل، أو نجوا من محاولات اغتيال وقعت في أماكن عامة.

وأساليب القتل التي تتبعها الحكومات كثيراً ما تساعدها على التهرب من المحاسبة؛ فأعمال القتل تتمّ ليلاً، أو عندما يكون الضحايا بمفردهم، أو في مناطق ريفية نائية حيث يمكن للقوات أن تقوم بتحركاتها على نطاق واسع دون أن يلاحظها أحد. أما المناطق الحضرية، ففيها تُدرّب فرق متخصصة على القيام بمهامها في سرية، ويُرخّص لها القيام بعمليات في

ضحايا الصين

قُتل ما لا يقل عن ألف شخص – معظمهم من المتظاهرين المسالمين والمارّة – كما جرح عدة آلاف عندما فتح الجنود نيرانهم بدون تمييز على الجماهير المحتشدة في بيكين بين الثالث والتاسع من شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩.

فقد تحركت القوات الحكومية إلى ساحة تيانامن في بيكين في ٤ حزيران/يونيو لتضع حدّاً لمظاهرات الاحتجاج السلمية التي تدعو للديمقراطية. وبرّرت الحكومة قرارها باستعمال القوة المميتة بادّعائها حدوث «تمرّد معارض للثورة».

وواقع الأمر – فيما يبدو – أن قراراً قد اتخذ لوضع حدٍّ للاحتجاج السلمي، حتى لو استلزم ذلك القتل على نطاق واسع (راجع عدد آب/أغسطس ١٩٨٩ من النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية).

© أسوشيتد برس

شاب صيني ممن اشتركوا في مظاهرات الاحتجاج يتوسل إلى ضباط الجيش أن يكفوا عن القتل في بيكين في مطلع شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩.

مناطق حظر التجول والمناطق الواقعة تحت سيطرة الشرطة.

وكان بعض من قتلوا في عداد «المختفين»، بالرغم من أن محاولات إخفاء حقيقة مصيرهم كانت تفشل أحياناً؛ ففي كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا والبيرو، والفيليبين، وغيرها من البلدان، كانت جثث «المختفين» من السجناء يُعثر عليها على فترات منتظمة في مقابر جماعية وأماكن ناثية مخصصة لإلقاء النفايات.

ومن الطرق التي تلجأ إليها الحكومات لتكون بمنأى عن الانتقاد، إلقاء المسؤولية عن أعمال القتل على مواطنين عاديين «يأخذون على عاتقهم تنفيذ القانون». فقد تبدو الاغتيالات أكثر قبولاً لدى العامة عندما تُصوّر وكأنها أفعال عفوية من جانب مواطنين صالحين أو متحمسين تعوّض عن انهيار القانون والنظام.

«زمر الموت»

ففي كولومبيا ظلّت السلطات منذ عام ١٩٨١ تعزو أعمال القتل التي ترتكبها قوات الأمن إلى مجموعات مدنية غامضة يُطلق عليها اسم «زمر الموت»، وهي مجموعات تقول السلطات إنه من المتعذر السيطرة عليها. وقد رفضت المحاكم العسكرية التي تزعم أن لديها صلاحية النظر في مثل هذه القضايا، اتخاذ أي إجراء، حتى عندما كانت السلطات القانونية المدنية تحدد هوية المسؤولين على أنهم من رجال الشرطة أو الجيش. وكثيراً ما تكون الحكومات أول من ينسب قتل منتقديها إلى «زمر موت» وهمية.

في أنحاء كثيرة من العالم، تقوم أجهزة الأمن التقليدية بممارسة نشاطاتها بالتضافر مع أجهزة مدنية مساعدة غير متفرغة تنتظم في تشكيلات شبه عسكرية. والقوات شبه العسكرية المسؤولة عن عمليات إعدام خارجة عن نطاق القضاء يكون لها أحياناً صفة رسمية وهوية خاصة بها في الوقت نفسه. وبعضها تأسس استناداً إلى طوائف دينية – كما هو الحال في الفيليبين؛ بينما البعض الآخر جزء من تجمعات عرقية – كما هو الحال بالنسبة للقوات المشكّلة من قبل مسؤولي «أوطان السود» في جنوب أفريقيا.

وكثيراً ما تكون الميليشيات المدنية بمثابة إطار يتيسر من خلاله استيعاب القوات غير النظامية وغير المتفرغة في خدمة الحكومة. ففي الفيليبين، وغواتيمالا، والسلفادور، والبيرو، قامت ميليشيات الدفاع المدني الرسمية أو الميليشيات المدنية للدفاع عن النفس بعمليات مشتركة مع القوات التقليدية. وقد تجنبت الحكومات المذكورة

رأس نوربرتو غالينس Norberto Gallines، قطعه أفراد من جماعة ألسا ماسا، وهي إحدى جماعات المتطوعين من المدنيين المسلحين المعروفة باسم الفيجيلانتي (لجان الأمن الأهلية)؛ وقد وقع هذا الحادث في ضيعة لويانغ الواقعة بقرية أورياغو بمقاطعة كابانكلان في الفيليبين. وجماعة ألسا ماسا محظورة، ولكنها تتلقى مساعدة ودعماً ضمنياً من القادة العسكريين المحليين.

في عام ١٩٨٨ تعرّض عشرات من منتقدي ومعارضي الحكومة – الحقيقيين أو المشتبه بهم – «للاختفاء» بينما هم قيد الحجز، أو قبض عليهم ثم أعدموا بواسطة أفراد من القوات العسكرية أو شبه العسكرية، وذلك بدون تقديمهم للمحاكمة.

وكان بين القتلى عدة أشخاص من ذوي النشاط في مجال حقوق الإنسان. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، قام جنود من كتيبة المشاة الثالثة والأربعين في قرية هياسوغو بمقاطعة هيندانغ، بإطلاق النار على أندريس ريو Andres Rio، وهو صحافي والرئيس المحلي لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في ليتي. فأردوه قتيلاً هو وزميله مانويل دوتولو Manuel Dotollo.

وزعم الجنود في وقت لاحق أن الاثنين أصيبا بالرصاص خلال اشتباك مسلح؛ لكن السكان المحليين قالوا إنهما أُلقي القبض عليهما، وأُحرقا بالسجائر، وطُعنا، قبل إطلاق النار عليهما وقتلهما بواسطة الجنود.

سري لنكا: استمرار الانتهاكات

قُتل كانشانا أبهايابالا Kanchana Abhayapala بالرصاص في منزله في كولومبو في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ على أيدي مسلحين مجهولين. وكان قد تقدم بطلبات عديدة لاستصدار أوامر إحضار قضائية بالنيابة عن أشخاص «مختفين»، وغيرهم ممن زعموا أنهم قُبض عليهم بشكل غير قانوني في جنوب سري لنكا.

وقد تلقى كانشانا أبهايابالا، هو ومحام من المدافعين عن حقوق الإنسان، تهديدات متكررة من شخص مجهول تحدث بواسطة الهاتف، وتوعدهما بالقتل إذا استمرا في عملهما القانوني؛ وكان هذا الشخص قد ادعى مسؤوليته عن مقتل تشاريثا لنكابورا Charitha Lankapura في مطلع شهر تموز/يوليو ١٩٨٩.

هذا، وقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة التحقيق في أعمال القتل والتهديد، والتأكد من توقف كليهما.

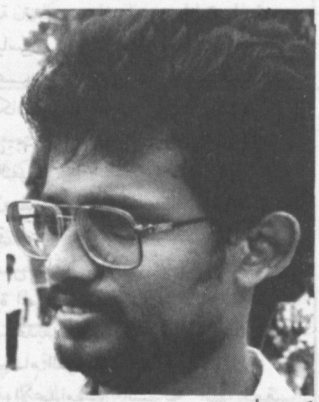

© بول روس

كانشانا أبهايابالا

قام رجال مسلحون ومقنعون بقتل هيوغو بوستيوس سافيدرا Hugo Bustios Saavedra قرب هوانتا، وهو صحافي إذاعي من البيرو، ومراسل لمجلة كاريتاس؛ وكان قبل مقتله قد تلقى تهديدات بالقتل بسبب ماكان يكتبه من تقارير حول حقوق الإنسان.

وقد نسبت السلطات مسؤولية قتله إلى جماعة حرب العصابات التابعة لحزب البيرو الشيوعي «الطريق المضيء». غير أن شهادات أدلى بها شهود عيان أشارت إلى أن الذين قاموا بعملية القتل كانوا أفراداً من القوات المسلحة، أو من قوات الدفاع المدني التي تعمل تحت إمرة القوات المسلحة.

وقد ظهر في المناطق الريفية في البيرو نمط جديد من عمليات الإعدام المنفذة – فيما يبدو – خارج نطاق القضاء، ومن التهديدات وأعمال التفجير بالقنابل، التي اعتُقد أن أفراد القوات المسلحة كانوا هم المسؤولين عنها.

وعزت السلطات اعتداءات لم يسبق لها مثيل، وقعت على صحافيين، ومحامين، وجامعيين، وغيرهم، إلى «زمرة موت» سرية كانت تقلّد أحياناً أساليب قوات الطريق المضيء. ومهما يكن من أمر، فلا تزال أكثر عمليات الإعدام التي تُنفّذ خارج نطاق القضاء، تقع على أيدي أفراد من الجيش البيروفي يرتدون الزي الرسمي.

وكثيراً ما كانت الملابسات المحيطة بأعمال القتل على أيدي موظفي الحكومة موضع جدل، كما كان الأمر بالنسبة لمقتل ثلاثة أشخاص عزل من أعضاء مجموعة الجيش الجمهوري الأيرلندي في جبل طارق عام ١٩٨٨، برصاص قوات الأمن التابعة للمملكة المتحدة.

وأحياناً لا يكون ثمة أبعاد سياسية واضحة، كما هو الأمر بالنسبة لمقتل بضع مئات من القرويين خلال العمليات التي شُنّت ضد سارقي الماشية في مدغشقر عام ١٩٨٨. ولكن كلّما قُتل أفراد عمداً بواسطة عملاء للحكومة، اقتضى الأمر تقييماً مستقلاً نزيهاً للأسباب والملابسات المحيطة بالحادث.

تشديد المراقبة

إن وعي المجتمع الدولي بخطورة الاعدامات الخارجة عن نطاق القضاء باعتبارها من القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان قد ازداد بشكل مثير خلال الثمانينات. ومما ساعد على ترجمة هذا الوعي إلى عمل فعلي تشديد مراقبة حقوق الإنسان على المستوى المحلي في كثير من البلدان، بالإضافة إلى تضافر جهود منظمات حقوق الإنسان الدولية، الحكومية وغير الحكومية على السواء.

فلقد قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بتطوير وسائل وآليات مهمة لمكافحة الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء. فقد قام المقررون الخاصون للجنة وممثلوها المعيّنون لتناول بلدان معينة، بالتصدي المباشر لأزمة أعمال القتل السياسي المتعمّد، خاصة في أفغانستان والسلفادور وإيران. وقام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالتحقيق في آلاف القضايا المتعلقة بسجناء «مختفين»، مبيناً أن كثيرين من «المختفين» قد أُعدموا سراً.

غير أن اللجنة أحجمت عن وضع الأحوال المتطرفة في كولومبيا والعراق والبيرو، قيد التمحيص والتدقيق من قبل المحرر الخاص، وذلك على الرغم من الشهادات الوفيرة التي تلقتها من منظمة العفو الدولية وغيرها بشأن تلك الأحوال. وفضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من البلدان تتجاهل ببساطة طلبات المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام المعجّل والتعسفي، وطلبات المجموعة العاملة، أو تتخلف عن الأخذ بتوصياتها.

الرأي العام الدولي

لقد تميّزت الثمانينات بنسبة استثنائية من أعمال القتل الجماعي والاغتيالات الفردية على أيدي قوات حكومية، كما تميّزت بتغيير ذي مغزى في نظرة الرأي العام الدولي إلى هذه الأعمال. وقد أصبحت سرعة انتشار أنباء الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء في جميع أنحاء العالم الآن عنصراً جديداً في العلاقات الدولية.

والوقع الذي يخلفه الرأي العام، والإجراء التصحيحي الذي يتخذه المجتمع الدولي، من شأنهما أن يؤديا في التسعينات إلى تصعيب الأمور أمام الحكومات التي تزمع تنفيذ أعمال قتل هي جرائم قتل عمد مهما أطلق عليها من أسماء. □

تحمل المسؤولية عن حوادث الإعدام الروتينية التي تنفذ خارج نطاق القضاء عن طريق التشويش على الوضع الرسمي للقوات المتورطة في هذه الحوادث.

بث الرعب

وإلقاء اللوم على «زمر موت» وهمية، أو على مواطنين عاديين ساخطين، أو على أعمال العنف الطائفية، في حوادث القتل، كثيراً ما يتماشى مع سياسة إثارة الدعاية عمداً لحوادث الإعدام تلك باعتبارها وسيلة لخلق جو من الرعب. إذ أن نشر «قوائم إعدام» تُدرج فيها أسماء أشخاص على وشك أن يُعدموا، وإصدار بيانات رسمية تنطوي على تعهد بإبادة المنتقدين السياسيين – كل هذا من شأنه أن يلقي الرعب في نفوس قطاعات كاملة من السكان. وقد تُعرض جثث مشوهة لمن نُكّل بهم من الضحايا، علنا لبث الرعب في النفوس.

ويقع كثير من أعمال القتل المتعمّدة في سياق تنفيذ القانون، ولكنها تكون على هامش القدر المسموح باستخدامه من القوة المميتة. وتنص المعايير القانونية الدولية على تحديد مبادئ الضرورة والتناسبية في استخدام القوة ضمن نطاق القانون.

والإعدامات السرّية التي تعقب محاكمات سرّية معجّلة، تعد امتهاناً للمقاييس الدولية للأصول القانونية والمحاكمات العادلة. وقد تطمس هذه الإعدامات الفروق بين الإعدامات القضائية وتلك الخارجة عن نطاق القضاء، أو تجعل هذا الفروق تكاد تخلو من معنى.

فقتل أكثر من ١٧٠٠ سجين في إيران في أواخر عام ١٩٨٨ – وهو رقم يفوق التقديرات السابقة – كان تعسفياً ومعجلاً، ولكن تكتم الحكومة بهذا الشأن جعل من المستحيل تقرير ما إذا كان شكل من أشكال المحاكمة قد سبق تلك الإعدامات، أو ما إذا كانت قد نُفّذت دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية.

وكانت الأوامر الصادرة إلى موظفي الأمن – وكذلك تنفيذها – محل إرتياب في العديد من البلدان التي قُتل فيها مدنيون عزّل بالرصاص خلال مظاهرات جرت عام ١٩٨٨. ومن بين هذه البلدان إسرائيل والأراضي المحتلة، حيث قُتل نحو ٣٠٠ مدني فلسطيني (أنظر الإطار أدناه)، والجزائر، حيث قُتل ١٧٦ متظاهراً على الأقل؛ والتيبت، حيث قام شرطيون صينيون مسلحون بقتل عشرات من المتظاهرين المطالبين بالاستقلال؛ وبورما (ميانمار)، حيث قام الجنود المكلفون عادة بعمليات مكافحة التمرد بقتل آلاف المتظاهرين المطالبين بإنهاء الحكم العسكري.

استمرار أعمال القتل أثناء الانتفاضة

في نهاية شهر تموز/يوليو ١٩٨٩، كان عدد المدنيين الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم برصاص القوات الإسرائيلية خلال الانتفاضة في الأراضي المحتلة قد وصل إلى ٤٤٠ شخصاً. وكان نصفهم تقريباً في الثامنة عشرة من عمرهم، أو دون ذلك.

وقد قُتل كثير من الأشخاص برغم أنهم – فيما يبدو – لم يشكّلوا أي خطر على قوات الأمن أو غيرها عندما أطلقت عليهم النار. ولم تسفر التحقيقات في الاتهاكات المحتملة المتعلقة بتلك الحوادث، إلاّ عن عدد قليل جداً من الملاحقات القضائية، وعن أحكام خفيفة.

ومما يقلق منظمة العفو الدولية أن السلطات الإسرائيلية تتغاضى عن – إن لم تكن تشجع على – الاستخدام المفرط للقوة، علماً بأن ذلك قد يفضي إلى قتل الآلاف أو إصابتهم بجروح. ولطالما طالبت المنظمة منذ بدأت الانتفاضة الفلسطينية في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بإجراء تحقيق قضائي في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإسرائيلية.

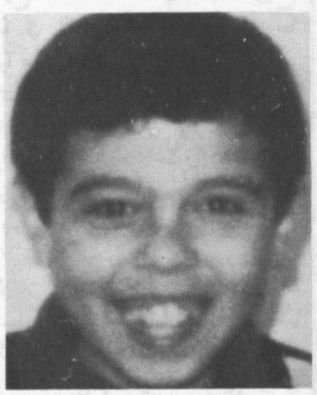

ماهر شلبك البالغ من العمر ١٣ عاماً (على اليمين) وميلاد شاهين البالغ من العمر ١٢ عاماً، قُتل كلاهما هذا العام في واقعتين منفصلتين في الأراضي المحتلة، على أيدي الجنود الإسرائيليين.

الاردن: أُفرج في الأردن في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، عن حوالي ٦٠ سجينا. من بينهم سجناء رأي.

وكان هؤلاء السجناء قد قبض عليهم في أعقاب أعمال شغب جرت في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩، ثم احتُجزوا بدون تهمة ولا محاكمة في سجن السواقة. وما زال في السجن سجينان سياسيان على الأقل، هما مصطفى خميّس ويوسف غيشان، وكانا قد قُبض عليهما في الوقت نفسه. □

المجر: وافقت السلطة التشريعية المجرية على قانونين مهمين يتعلقان بحقوق الإنسان.

في ٣٠ حزيران/يونيو، وافق البرلمان على تعديلات في مشروع القانون العسكري بحيث يسمح للمعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، بالقيام بخدمة مدنية بديلة. هذا، وقد أُطلق سراح حوالي ٨٠ شخصا من المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير في شهر آذار/مارس. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن جميع المعترضين بدافع الضمير الذين تبنتهم باعتبارهم سجناء رأي، قد أُطلق سراحهم.

وفي الأول من شهر حزيران/يونيو، ألغى البرلمان عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الدولة. وفي رد لوزير العدل المجري الدكتور كالمن كولكسار على رسالة بعثتها إليه إحدى مجموعات منظمة العفو الدولية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وصف الوزير قرار البرلمان بأنه «خطوة مهمة نحو إلغاء عقوبة الإعدام». □

المغرب: ظلّ ستة من سجناء الرأي المحتملين الذين سجنوا منذ عام ١٩٨٤، مضربين عن الطعام طوال شهر أيلول/سبتمبر، برغم استمرار تدهور حالتهم الصحية.

وكان ثلاثة منهم يحتجون على تعذيبهم إبان حبسهم انعزاليا، بينما ظل اثنان آخران مربوطين إلى سريريهما، وأُعطيا عقاقير مهدئة، وأُطعما قسراً بواسطة الحرّاس في مستشفى ابن رشد في الدار البيضاء. وأما الثالث – وهو مولاي الطاهر الدريدي – فقد نُقل إلى سجن عين بُرجا، حيث ظل مضربا عن الطعام، ويقال أنه الآن في المستشفى. وكان السجناء الثلاثة قد بدأوا إضرابهم عن الطعام عام ١٩٨٥.

أما الثلاثة الآخرون – الذين كانوا يحتجون على عدم توفر العلاج الطبي الكافي، وعلى قسوة الظروف في سجن لعلو – فقد شرعوا في الإضراب عن الطعام في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، وبحلول شهر أيلول/سبتمبر كانوا في مستشفى إبن سينا بالرباط.

كان عبد الفتاح بوكورو – البالغ الثالثة والثلاثين من عمره والمصاب بداء البول السكّري – في حالة حرجة. وفي ١٩ آب/أغسطس توفي شخص آخر من المضربين عن الطعام، وهو عبد الحق شباضة، في مستشفى ابن سينا. □

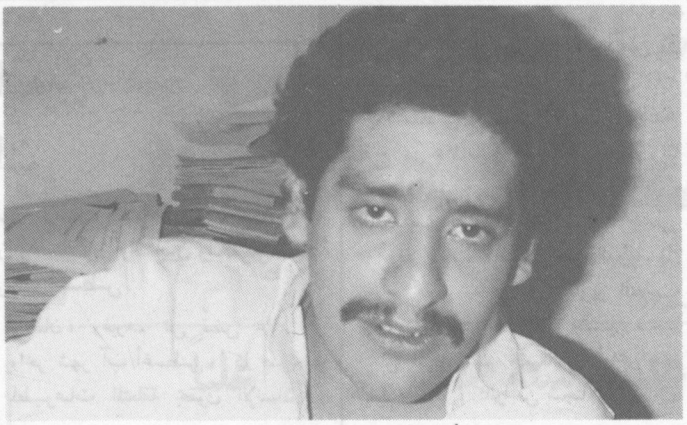

إيفان إرنستو غونسالس فوينتس، أحد «المختفين» غواتيمالا

العثور على جثث سبعة من طلاب الجامعة

ورد أن ما لا يقل عن ١٣ شخصا من الطلاب وهيئة التدريس بجامعة سان كارلوس في مدينة غواتيمالا، قد احتطفوا بين ٩ آب/أغسطس و ١١ أيلول/سبتمبر، وذلك في أخطر موجة من الانتهاكات ضد الأشخاص المرتبطين بالجامعة، منذ تسلمت الحكومة المدنية السلطة في غواتيمالا عام ١٩٨٦.

ومنذ ذلك الحين، عُثر على جثث سبعة من المختطفين، من بينهم فيكتور أوغو رودريغس خـــرامـيّو Victor Hugo Rodriguez Jaramillo وزوجته سلفيا ماريا أسورذيا أوتريرا Silvia Maria Azurdia Utrera. وكانا قد قبض عليهما في ٢٣ آب/أغسطس، على مشهد من الجيران، بواسطة رجال مدجّجين بالسلاح يرتدون ملابس مدنية، ويتراوح عددهم بين ثمانية و ١٠ رجال. وقد عثر على الجثتين في ١٠ أيلول/سبتمبر مع جثتي طالبين آخرين من جامعة سان كارلوس، كانا قد اختطفا في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر. هذا، وقد بدت على الجثث الأربع علامات التعذيب.

وكان بعض الموتى أو المفقودين قد تلقوا تهديدات تحذّرهم من الاشتراك في أنشطة اتحاد طلبة الجامعة، وإلا «سيتحملوا عواقب ذلك». ويُعتقد أن آخرين ربما اختطفوا بسبب تأييدهم للإضراب الوطني للمدرسين، الذي انتهى في شهر آب/أغسطس.

وقد اختُطف بعض الضحايا بواسطة رجال قال شهود عيان إنهم – على ما يبدو – كانوا من عملاء قوات الأمن الرسمية. وتخشى عائلات وأصدقاء الآخرين من أساتذة وطلبة الجامعة المفقودين، أن يكونوا هم أيضا قد اختطفوا من قبل أفراد قوات الأمن.

هذا، وقد أهابت منظمة العفو الدولية بحكومة غواتيمالا أن تحقق في هذه الحوادث، وأن تتخذ إجراءات فورية لمحاولة إنقاذ حياة الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. □

بلغاريا

اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم

تعرض أعضاء منظمات حقوق الإنسان غير الرسمية – التي تشكّلت خلال السنتين الماضيتين – للسجن، والإقامة الجبرية، والمضايقة.

يعيش الآن خارج بلغاريا ثلاثة من الأعضاء البارزين في الجمعية المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، بعد أن أخبرتهم السلطات أن عليهم أن يكفوا عن نشاطهم في مجال حقوق الإنسان، أو يغادروا البلاد، أو يواجهوا السجن. وفي أوائل شهر أيلول/سبتمبر أُفرج عن ستة آخرين من الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بموجب كفالة. والأشخاص الستة جميعا ينتمون إلى منظمات غير رسمية، وكانوا قبل الإفراج عنهم قد قضوا زهاء أربعة أشهر قيد الاعتقال السابق للمحاكمة في صوفيا. ويبدو أن اعتقالهم كان بسبب نشاطهم في مجال حقوق الإنسان؛ ولا يزال من المحتمل أن يُقدموا للمحاكمة، إذ أن السلطات تواصل تحقيقاتها.

وكانت آخر هذه القضايا قضية كوستادين إيفانوف Kostadin Ivanov، وهو عامل في مصنع في ميهايلوفغراد أُلقي القبض عليه في الأول من شهر أيلول/سبتمبر. وقد ورد أن زوجته بيسركا إيفانوفا Biserka Ivanova، قد تعرضت للضرب في وقت سابق من اليوم نفسه، على يد ضابط شرطة في أحد شوارع ميهايلوفغراد. وتوحي التقارير بأن القبض على كوستادين إيفانوف ربما كانت له علاقة بقيامه في شهر تموز/يوليو بتوزيع منشورات تتعلق بالجمعية المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان. هذا، ولم توجه إليه أية تهم رسمية. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بإطلاق سراح ١٧٦ سجينا ممن قيد التبني أو التحقيق؛ كما تولت المنظمة ٩٨ قضية جديدة.

الهند

التعذيب حتى الموت في بهار

وثّقت منظمة العفو الدولية مزيدا من التقارير المفصّلة حول أعمال التعذيب والوفيات التي تحدث أثناء الاحتجاز لدى الشرطة في ولاية بهار، في دراسة نشرتها المنظمة في شهر أيلول/سبتمبر تحت عنوان: تتابع تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في بهار». وكثير من الضحايا ينتمون إلى الجماعات القبلية في بهار، أو هم من أفراد الطبقات الدنيا (المعروفة سابقا باسم «هاريجنز» أو «المنبوذين»).

ومن بين الضحايا فتاة قبلية في الثامنة عشرة من عمرها، جُرّدت من ملابسها تماما، ثم أخذ رجال شرطة دهنياد يضربونها حتى فقدت وعيها. ويُعتقد أن ثلاثة رجال لقوا حتفهم نتيجة للتعذيب على أيدي رجال الشرطة. كما زعم أحد العاملين في حزب الكونغرس (إنديرا)، أن رجال الشرطة علقوه من شجرة ثم أخذوا يضربونه.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، بعثت منظمة العفو الدولية رسالة إلى ساتيندرا نارين سينها – وهو رئيس وزراء الولاية منذ شهر آذار/مارس ١٩٨٩ – تطلب فيها إجراء تحقيقات مستقلة نزيهة في الانتهاكات المزعومة. وكرّرت المنظمة أيضا طلبها زيارة بهار لبحث مسائل تبعث على القلق، ورد بعضها في تقرير نُشر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

وقد صرح بعض المسؤولين الرسميين – ردا على التقرير السابق لمنظمة العفو الدولية – أن من المزمع إجراء تحقيقات في الأمر، ولكن ليس من المعروف ما إذا كانت هذه التحقيقات قد أُجريت. على أن الحكومة أصرت بالفعل على مقاضاة ثمانية من أفراد الشرطة اتُّهموا باغتصاب سجينات، وقدّمت استئنافا ضد حكم أصدرته إحدى المحاكم يقضي بتبرئتهم لأسباب قانونية.

• يمكن الحصول على هذه الدراسة من الفروع المحلية لمنظمة العفو الدولية، أو من الأمانة الدولية في لندن. □

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور حكم الإعدام على ٨٦ شخصا في ١١ بلدا، وبتنفيذ الحكم في ٢٢٢ شخصا في ثمانية بلدان خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٩.

مصر

تعذيب العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان

كان عضوان من اللجنة التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان المصرية – وهما محمد السيد سعيد وأمير سالم – من بين ٦٣ من المحامين والصحافيين والنقابيين والعناصر النشطة في أحزاب المعارضة، سُجنوا في أواخر شهر آب/أغسطس.

وقد اعتُقل الثلاثة والستون شخصا بصدد تشكيل ما وصفته السلطات «بتنظيم شيوعي سري».

وكانوا قد قاموا بنشاط فعال تأييدا لمئات من عمال الحديد والصلب الذين قُبض عليهم في أعقاب قمع الاعتصام الذي وقع في ٢ آب/أغسطس في مصنع حلوان للحديد والصلب جنوب غربي القاهرة.

وكان بعض هؤلاء المعتقلين قد قاموا بحملات لإطلاق سراح العمال، الذين – حسبما قالوا – سُجنوا جورا بعد اشتراكهم في إضراب سلمي ضمن نطاق القانون.

وقد ازدادت حدة المعارضة لمعاملة الحكومة لعمال الحديد والصلب في منتصف شهر آب/أغسطس، عندما ظهرت أنباء عن تعرّض بعضهم للتعذيب. وقد صودرت وثائق تتضمن تقارير مفصلة عن التعذيب من منازل المدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم ممن قُبض عليهم في أواخر شهر آب/أغسطس؛ كما صودرت المطبوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر.

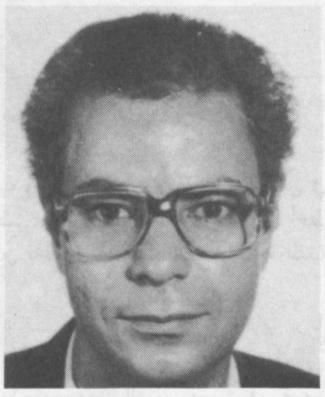

محمد السيد سعيد

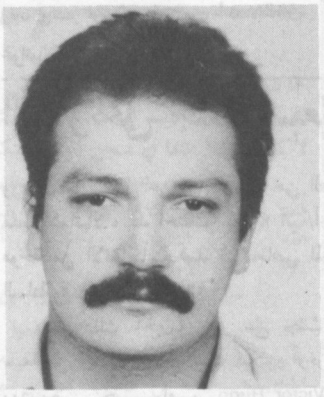

أمير سالم

ووردَ أن السجناء الثلاثة والستين قد تعرّضوا للضرب المبرح في ٢٨ آب/أغسطس في سجن أبو زعبل. وعندما أُفرج عن ٣٥ منهم بعد بضعة أيام – ربما يُجرى مزيد من التحقيق – كان لدى العديد منهم إصابات ظاهرة.

وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل في تقارير التعذيب والضرب. ويبدو أن الثلاثة والستين سجينا الذين أُفرج عنهم جميعا في أواخر شهر أيلول/سبتمبر، كانوا من سجناء الرأي. □

بنين

العفو عن السجناء

أدى العفو الشامل عن السجناء السياسيين – الذي أعلنه الحزب الحاكم في بنين في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ – إلى الإفراج عن أكثر من ٥٠ سجين رأي.

كما أُطلق أيضا سراح أكثر من ٣٠ شخصا قُبض عليهم في أعقاب الإضرابات التي جرت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٩، و٣٠ سجينا أُدينوا بالاشتراك في محاولات انقلاب وقعت في السبعينات. وبعض من أُفرج عنهم كان قد أُعيد سجنهم بعد أن أُطلق سراحهم بموجب عفو عام صدر في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤. غير أن أسلوب اعتقال سجناء الرأي بدون تهمة ولا محاكمة سرعان ما استؤنف بعد صدور عفو عام ١٩٨٤.

ومن بين من أُطلق سراحهم في شهر آب/أغسطس الماضي، ما لا يقل عن ستة سجناء ممن أُلقي القبض عليهم في أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٥. وكانوا قد سجنوا خارج نطاق القانون، وتعرّض كثيرون منهم للتعذيب.

وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩ – وقبل أيام قليلة من زيارة وفد من منظمة العفو الدولية لبنين – أُطلق سراح ٥٠ سجين رأي. كما أُفرج عن مزيد من السجناء بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس. □

فنسنت تشنغ – يظهر في الصورة مع أخيه وابنة أخيه – قضى أكثر من عامين في الحبس الانفرادي.

سنغافورة

تشنغ ما زال معتقلا

ظل فنسنت شنغ Vincent Cheng – الأمين السابق للجنة العدل والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية في سنغافورة – معتقلا في حبس انفرادي منذ القبض عليه في شهر أيار/مايو ١٩٨٧ بموجب قانون الأمن الداخلي.

وقد نظرت محكمة سنغافورة العليا في قضيته بين ١١ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وذلك بعد أن قدّم طلبا لاستصدار أمر إحضار قضائي.

وادّعت حكومة سنغافورة أن فنسنت تشنغ كان العقل المدبر لـ «مؤامرة ماركسية» تهدف إلى تخريب نظام الدولة. وقد جُدّد أمر اعتقاله لمدة سنة في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، عندما انقضت مدة أمر اعتقال سابق كان طولها سنتين. ومما يذكر أنه من سجناء الرأي.

ولدى عرض قضية فنسنت تشنغ أمام المحكمة العليا، أكّد المحامي الموكل بالدفاع عنه أنه كان «في جميع الفرص التي أُتيحت له بموجب قانون الأمن الداخلي يعلن براءته من المزاعم العامة الموجهة ضده». وقدّم فنسنت تشنغ الذي منعه القاضي لاي كيوتشاي من المثول أمام المحكمة – إفادات مشفوعة بالقسم تفيد أنه تعرّض للضرب مرارا على أيدي موظفي الأمن، وأُرغم على توقيع أقوال أُعدّت مسبقا، وتنطوي على اعتراف بوجود «مؤامرة» مزعومة. وقال إنه اضطر للإدلاء بهذه الأقوال تحت ضغط الإكراه والقسر والترهيب، والتهديد بمدّ فترة الاعتقال، علما بأنه كان في الحبس الانعزالي. كما أنه سحب «الاعتراف» المسجّل على شريط فيديو، والذي أُجريت عليه تعديلات كثيفة، وعُرض على شاشة تلفزيون سنغافورة بعد القبض على فنسنت تشنغ بوقت قصير. □

جنوب أفريقيا

قمع حملة تحدٍ سلمي

في مطلع شهر آب/أغسطس، قامت حركة الديمقراطية الجماهيرية – وهي ائتلاف عريض من منظمات تشمل الجبهة الديمقراطية المتحدة، وكونغرس النقابات العمالية في جنوب أفريقيا، والطوائف المسيحية – بحملة تحدٍ سلمي للقوانين العنصرية في جنوب أفريقيا، ولانتخابات شهر أيلول/سبتمبر العامة التي استُثنيت الأغلبية من الاشتراك فيها.

وردّاً على ذلك، اعتقلت السلطات أعداداً كبيرة من الناشطين البارزين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وكان بعضهم قد صدرت بحقهم أوامر تقييدية، مثل ثيسويلاندي ريجويس (جويس) مابودافهاسي Thiswilandi Rejoice (Joyce) Mabudafhasi. وكان عدة أعضاء من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة – وهي نفسها تحت قيود تحد من نشاطها – وكذلك عدة نقابيين، كانوا من بين نحو ٢٥٦ شخصا احتجزوا في مطلع شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بدون تهمة ولا محاكمة، بمقتضى قوانين الطوارئ. وقد بدأ أحدهم – وهو ويلي هوفير Willie Hofmeyr – الإضراب عن الطعام فور احتجازه، مما أدى آخر الأمر إلى الإفراج عنه مع وضعه تحت أوامر تقيّد حريته.

وقد شاعت تقارير مفادها ان قوات الأمن تعمدّت استعمال القوة المفرطة ضد المحتجين والمتظاهرين، وظهر ذلك بوجه خاص في منطقة كاب تاون يوم الاقتراع، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. ويزعم زعماء كنسيون أن ٢٣ شخصا لقوا حتفهم نتيجة لأعمال الشرطة في ذلك اليوم، برغم أن المصادر الرسمية شككت في صحة هذا الرقم. وقد اتُّهم شرطي «ملوّن» (أي من أصل عرقي مختلط) – وهو الملازم غريغوري روكمان Gregory Rockman أفراد شرطة مكافحة الشغب البيض بأنهم تصرّفوا مثل «الكلاب المسعورة».

وفي أعقاب الاحتجاجات الداخلية والدولية، سمحت الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الدولة إف. دبليو دى كلرك، بقيام المظاهرات السلمية اعتباراً من ١٣ أيلول/سبتمبر، كما حرّجت على رجال الشرطة استخدام السياط ضد المتظاهرين. □